

الثبوتية الراجعة الى الموجبات ودون السلبية الراجعة الى السلب  
 ولا امتناع بالذات كما حققنا سابقا لا يرجع الى الثبوت لا شاع في  
 الوجبة منه وبالجملة ان السلب البسيط ليس صفة كما لا يفرق في  
 موضعه ولا امتناعايات الثبوتية والسلب المعدل والخطوط فيها  
 من جهة انقاذ الوجبة من كل منها مستدعى وجود الموصوف هذا هو  
 مراد الله والمختص من مائة العقل كما في قوله تعالى ان الله على كل شئ قدير  
**فعلق الانصاف لا يستدعي ثبوت الصفة نظرية الى الذات** و  
 ذلك لان الانصاف كما يتزاعى الخارجى مثلا لا يستدعي ثبوت  
 في ظرف الخارج بالذات وعلما استدلنا الخاص يستلزم علم اعتبار  
 المطلق واما مطلق الثبوت اعلم من ان يكون بالذات كما لا يفتقر  
 اربا لدرج كما في الامتناعي فان وجود المنشأ بالذات وجود الامتناعي  
 بالعرض **فضروري** اي لازم فان لا يكون موجودا في نفسه اي  
 بالوجود المحول بمعنى ان لا يخل عليه الوجود ولم يصدق عليه التزم وجودا  
 من ان يكون موجودا بالذات كما يقال ان السموات موجودا بالعرض  
 كما يقال ان القرنية موجودة في الخارج بالعرض بمعنى وجود المنشأ  
 فيه **يستحيل ان يكون موجودا في نفسه** فان يدبر منه العلة احكامه بالذات  
 اي لا يكون موجودة في ظرف اصلا بالذات فلا يكون صفة الثبوت  
 ولا بالعرض فلا يكون امتناعية فلا يخل على الموصوف فانه يرجع الى  
 اجتماع التقيضين وخلاف القرون فان كلامنا في الانصاف وهو  
 يستدعي الموصوف والصفة وهي مختصرة بالعرض في الانصاف  
 الامتناعي وانما بكل الانضمام والامتناع سلب الوجود منها بالحق

الامتناع

الامتناع كما ذكرنا يلزم الحزورات بالضرورة وقادة هذا القول التبييض  
 ان المعنى الامتناعي لا يستدعي وجود امتناع عنه مطلقا الى ما يجاب كما  
 او سلب المتصائل انما يستدعي ان كان امتناع منه موصوفا به وذلك  
 الامتناعي صفة له وهو في الاول فقط دون الثاني والى سلب الحق فانه  
 ليس بصفة بالضرورة وقد تبين في مقامه والتبني جريان كلام  
 في الانصاف ويقول بل يستدعي وجود الموصوف فقط بل سياتي هنا  
 الكلام وسببنا ناطق عليه عند المتقطن روح لا يتجره عليه ما قبلات  
 مضمون كلام المصنف بهذا النسخا دليل ليرى وتدويعه كلام الله عليه  
 ما قل بعض المحققين بان الصفة الامتناعية لا يمكن تحقها في ذهن  
 من الامتيازات العالية او السافلة تارة ليست محققة في الخارج فلم  
 يتحقق في الذهن كانت مودعة تحفة ويلزم الحزور بان لا يكون  
 موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا في نفسه وفي قوله واما  
 مطلق الثبوت فضروري يجل المطلق على المعنى الامتناع الشامل للذهن  
 والخارج كما في التوجيه الاول يخل على المعنى الامتناع الشامل الموجود بالذات او  
 بالعرض باعتبار المنشأ ومنها يتم الدليل على وجوده في نفسه  
 منهج الحكماء القائلين به ويتم الامتناع على المحلين الثانيين لانه  
 وجود الصفة الامتناعية لضعف الامتناع البديهيات فانها بافتة  
 للاحكام النفس الامرية ووجود الاحكام والامتناع النفس الامرية دليل  
 على وجوده من غير ما فيه اقول هذا المنهج والدليل ولا لزوم انما يتم  
 لهم بل هو لوجوه الصفات الامتناعية وجوده بالعرض باعتبار المنشأ  
 فذلك بان التامم الدقيق فيقطع براك حقيقة الحال وانما لا يستاز

Copyright University